تقرير مدير مجلس الإدارة

أعزائي المساهمين

نيابة عن مجلس إدارة شركة مدينة مسقط للتحلية (ش.م.ع.ع.) ("**الشركة**")، أتشرف بتقديم تقرير مجلس الإدارة جنباً الى جنب مع بيانات الشركة المالية غير المدققة عن فترة الثلاثة أشهر المالية المنتهية في 31 مارس 2020م.

الصحة والسلامة والبيئة

كان أداء الشركة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة حتى الآن ممتاز، دون أية حوادث مهدرة للوقت. حيث أكملت شركة مدينة مسقط للتحلية والإدارة والصيانة ش.م.م (1493) يومًا بدون أية حوادث مهدرة للوقت منذ بدء عملية التشغيل التجاري للمحطة. وبالمثل، لم تكن هناك أية حوادث بيئية في المحطة.

العمليات

خلال الربع الحالي المنتهي في 31 مارس 2020م، حققت الشركة معدل توافر بنسبة 88.8%، مقارنة بمعدل 86.8% خلال الفترة نفسها من سنة 2019. وصلت كمية المياه المنتجة خلال الفترة المذكورة 15,376,854 متر مكعب أكثر بنسبة 4.3% بالمقارنة مع 14,737,572 متر مكعب خلال نفس الفترة من سنة 2019م.

خلال شهر مارس، تعرض خليج عُمان (والذي يقع فيه مدخل مياه البحر إلى المحطة) لظاهرة انتشار قناديل البحر الذي أدى إلى إنخفاض اضطراري بمقدار 4,588 متر مكعب. ولقد أدت ظاهرة انتشار قناديل البحر والتي تتحرك مع التيارات البحرية إلى سد شاشات دخول مياه البحر وإنخفاض من كمية مياه البحر في أنابيب السحب. وقد أثر هذا الانخفاض من دخول مياه البحر في أنابيب السحب بشكل مباشر على كمية المياه الصالحة للشرب التي تنتجها المحطة، مما أدى إلى إنخفاض في السعة الإنتاجية.

وفي الوقت نفسه، لم يكن الأغلاق الكامل الناتج عن فيروس كرونا (Covid-19) أي تأثير مادي على أداء المحطة لهذا الربع. نفذت الشركة والشركة المشغلة جميع التدابير التي أوصت بها السلطات لمنع الإصابة بفيروس كرونا (Covid-19) داخل المحطة ؛ وتم إعادة تنظيم الأنشطة اليومية في المحطة للالتزام بالإغلاق الكامل.

النتائج المالية

بلغ إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الشركة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2020م بقيمة 3.880 مليون ريال عماني، بينما بلغت تكلفة التشغيل المباشرة 2.335 مليون ريال عماني. وبناءً عليه، بلغ إجمالي الربح المسجل 1.545 مليون ريال عماني، أي أعلى بنسبة 1.2٪ مقارنة بالسنة الماضية خلال نفس الفترة. بلغت النفقات الإدارية والعمومية في نفس الفترة 0.219 مليون ريال عماني، وهو أقل بنسبة 8.0٪ مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. أما عن تكاليف التمويل في نفس الفترة، فارتفعت قيمتها إلى 0.767 مليون ريال عماني، أي أكثر بنسبة 2.3٪ من تكاليف التمويل المتكبدة للفترة نفسها من السنة الماضية ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى التعديل لمرة واحدة لسداد ضريبة الاستقطاع في السنة المالية الماضية 2019.

سجلت الشركة أرباحاً قبل خصم الضريبة بمبلغ 0.559 مليون ريال عماني، وهو أكثر بنسبة 3.7٪ مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية. بصورة شاملة، حققت الشركة أرباحاً بعد الضريبة قدرها 0.419 مليون ريال عماني في نفس الفترة بالمقارنة مع أرباح بعد الضريبة قدرها 0.365 مليون ريال لنفس الفترة من السنة الماضية 2019.

كما في 31 مارس 2020م، بلغ سعر سهم شركة مدينة مسقط للتحلية 105 بيسة. (31 مارس 2019م :118بيسة).

حوكمة الشركة

أصبح قانون الشركات التجارية الجديد ساريًا من تاريخ 16 أبريل 2019م (**"قانون الشركات"**)، ووفقا لذلك فإن التاريخ المقترح لعقد الجمعية العامة السنوية، والجمعية العامة غير العادية للشركة هو 29 مارس 2020م. كما تم الإفصاح عنه في تاريخ 12 فبراير، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على مساهميه ودفع مكافآت المجلس في مسودة إشعار وجدول أعمال الجمعية العامة السنوية. تقوم الهيئة العامة لسوق المال حاليًا بتقييم مقترح مجلس الإدارة لإصدار أرباح ودفع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة (**البنود المعلقة**) وتنتظر الشركة قرار الهيئة فيما يخص البنود المعلقة. قبل تمكن الهيئة العامة لسوق المال بإصدار قرارها بشأن البنود المعلقة، كان عليها تأجيل جميع اجتماعات المساهمين (تعميم kh/3/2020) بسبب فيروس كورونا (Covid-19).

في 16 أبريل 2020م، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قرارين يقترحان أن بإمكان للشركات الآن عقد اجتماعات المساهمين عبر مؤتمر الفيديو المرئي والمسموع من خلال نظام المؤتمر المتوفر في مسقط للمقاصة والإيداع. وبالتالي، يقوم مجلس الإدارة باطلاع المساهمين على قرار الهيئة العامة لسوق المال بشأن البنود المعلقة وتفاصيل أخرى عن الجمعية العامة العادية وغير العادية.

نظرة مستقبلية

إدارة الشركة اتخذت وستستمر في اتخاذ جميع التدابير المعقولة والحكيمة لضمان أعلى معايير الصحة والسلامة والامتثال البيئي، مع الحفاظ على مستوى الموثوقية والتوافر لدى المحطة في سنة 2020م خصوصا خلال هذه الفترة الحرجة من انتشار فيروس كورونا.

أود أن أعبر بالنيابة عن مجلس الإدارة عن أقصى تقديرنا وامتناننا لصاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور ال سعيد المعظم وحكومته الرشيدة على دعمهم المستمر وتشجيعهم للقطاع الخاص من خلال خلق بيئة عمل تسمح للشركة بالمشاركة الفعالة في نمو اقتصاد السلطنة والمساهمة في بناء دولة قوية.

أحمد فؤاد بن محمد كنالي

رئيس مجلس الإدارة